مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال-جامعة أم البواقي/الجزائر
ISSN: 2830–988X/ E-ISSN: 2992-152X
المجلد:02-العدد:01-/جوان-2024
ص ص 74-92
OEB Univ. Publish. Co.

أثر الشراكة الأورو متوسطية على تنويع صادرات الجزائر خارج المحروقات - الفرص والتحديات- دراسة تحليلية للفترة (2010-2020)

The impact of the EUROMED partnership on diversifying Algerian's exports outside of hydrocarbons -opportunities and challenges - an analytical study for (2010-2020) period

عبد الحميد حمشة [1] ، حمودي بن عباس [2] ، عبد الله جامع [3]
[1] جامعة بسكرة (الجزائر)، hamchaabdelhamid5@gmail.com
[2] جامعة بسكرة (الجزائر)، hamoudi.benabbes@yahoo.fr
[3] جامعة بسكرة (الجزائر)، abdellahdja@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/04/13 تاريخ قبول النشر: 2024/05/06 تاريخ النشر: 2024/06/03

الملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز أثر الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات خارج المحروقات للجزائر من خلال إبراز أهم انعكاسات هذه الشراكة على الصادرات خارج المحروقات نحو السوق الأوربي، وفرص تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر ودول الاتحاد الأوربي خارج مجال المحروقات في إطار اتفاقيات الشراكة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري كانت سلبية بشكل كبير رغم بعض الإيجابيات، إذ أنها لم تؤدي إلى تطوير القطاعات الاقتصادية المساهمة في الرفع من أداء الصادرات خارج المحروقات وعليه وجب إعادة النظر في هذه الاتفاقية من أجل تفعيل وتحقيق فرص وآفاق التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأورو متوسطية، تنويع الصادرات خارج المحروقات، الجزائر.

تصنيف JEL : F15 ، F36 .

Abstract:

This study aims to highlight the impact of the Euro-Algerian partnership on non-hydrocarbon exports on Algeria, as well as addressing the extent to which the situation of non-hydrocarbon exports towards the European market has developed, and the opportunities for enhancing trade between Algeria and the European Union.

We have concluded that the repercussions of the partnership on the Algerian economy are largely negative, despite some positives, but it did not lead to the development of economic sectors contributing to the increase in the performance of exports.

***Keywords**: Euro-Mediterranean Partnership, Export Diversification, Algeria.*

***Jel Classification Codes**:* F15 ، F36.

***المؤلف المرسل:** عبد الله جامع.

1.مقدمة:

كان سعي الجزائر لعقد اتفاقيات إقليمية مع الدول المتقدمة بدافع تجنب الإجراءات الحمائية التي تفرضها تلك الدول في مواجهة صادرات الجزائر، كما هو الحال بالنسبة لاتفاقيات الإتحاد الأوربي مع دول الجنوب، وبالتالي تحرص الجزائر على عدم فقدان المزايا ومع زيادة الروابط التجارية مع الدول النامية وأن تجعل إقامة اتفاقيات تجارية أو إقليمية مع الدول المتقدمة بالإعداد الجيد من جانبها على اتخاذ الإجراءات الضرورية لتكون على مستوى هذه التجربة المصيرية بالنسبة لمستقبل اقتصادها، مما وضع الجزائر أمام تحدي مراجعة تداعيات الشراكة بتقليص الواردات وإعادة النظر في الاتفاقيات والاهتمام بزيادة حجم الصادرات وللإبراز ذلك نقوم باستعراض اتفاقية الشراكة وتأثيراتها على الصادرات خارج المحروقات.

أهداف الدراسة:

ترمي الدراسة إلى إبراز أهم الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة التي تنجر عن الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات خارج المحروقات وفي القطاع الزراعي والصناعي خاصة، بالإضافة إلى دراسة تطور الصادرات خارج المحروقات نحو الإتحاد الأوربي في إطار اتفاقيات الشراكة والتعرف على أهم فرص وآفاق الصادرات الجزائرية في الأسواق الأوربية.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة لكونها تتطرق إلى موضوع الساعة للسلطات الجزائرية المتعلق بترقية الصادرات خارج المحروقات والبحث عن آليات التنويع الاقتصادي والتكامل الإقليمي عبر الشراكة الأورو جزائرية من أجل بعث وتنمية الاقتصاد الوطني.

الإشكالية:

من خلال ما سبق تبرز إشكالية الدراسة في السؤال الآتي:

ماهي انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على أداء الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وفرص التكامل الإقليمي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى خمسة محاور:

1. أهمية وأهداف اتفاقية الشراكة الأورو الجزائرية ؛
2. بنود الاتفاقية من الناحية الاقتصادية ؛
3. انعكاسات اتفاقية الشراكة على أهم القطاعات الاقتصادية ؛
4. وضعية الصادرات خارج المحروقات الجزائرية الموجهة إلى الاتحاد الأوربي ؛
5. فرص وآفاق الصادرات الجزائرية في ظل اتفاقية الشراكة.

2. أهمية وأهداف الشراكة الأورو جزائرية:

تكمن الأهداف فيما يلي: (عمورة، 2006، صفحة 403)

-وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين ؛

-وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات تنقل رؤوس الأموال بصفة تدريجية ؛

-دعم العلاقات الاجتماعية ؛

-تشجيع الاندماج المغاربي بدعم المبادلات والتعاون بين الجزائر ودول المنطقة ؛

-دعم الاستثمارات الخاصة بخلق مناصب الشغل ؛

-إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوربي ؛

-الاستفادة من التكنولوجيا الغربية الواسعة والرفع من القدرة التنافسية للمبيعات الجزائرية.

3. بنود اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي :

بعد سلسلة من المحادثات وجولات المفاوضات توصل الطرفان الجزائري والأوربي إلى اتفاق شبه كلي بتاريخ 19 ديسمبر2001 ، وكان التوقيع الرسمي بتاريخ 22 أفريل 2002 بفالنسيا الإسبانية ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر2005، ويتضمن الاتفاق فتح السوق الجزائري أمام المنتجات الأوربية وكذا إيجاد منافذ للمنتجات الجزائرية في السوق الأوربي، كما تضمن الاتفاق تقديم بعض التسهيلات بخصوص تصدير بعض المنتجات الزراعية والصناعية الجزائرية من أجل تنمية وتشجيع القطاع الاقتصادي الجزائري في إطار برنامج ميدا1 وميدا2 المتعلق بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها وتم اختيار 40 مؤسسة مصدرة خارج قطاع المحروقات والذي كان من نتائجه الأولية حصول 30 شركة عمومية وخاصة على شهادة الجودة (شنيني، 2006، صفحة 69). ومن أهم بنود اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي نجد: (كاكي ، 2013 ، الصفحات 196-197)

-التحرير الكامل للسوق الجزائرية أي السماح بالاستيراد والتصدير؛

-فتح أسواق دول الإتحاد الأوربي أمام الصادرات الجزائرية ولكن بحصص محدودة ؛

-إزالة الحواجز التي تعرقل حركة التجارة بين الجزائر ودول الإتحاد؛

-إلغاء القيود الجمركية خلال العامين التاليين للاتفاقية ؛

-العمل على التحرير الكامل للسوق الجزائرية وذلك بالعمل على تعديل القوانين الجزائرية للقضاء على قيود الاستيراد والتصدير ؛

-بالنسبة للمنتجات الزراعية: تستفيد المنتجات الزراعية المصدرة إلى الإتحاد الأوربي المدرجة في الملحق 1 من البرتوكول 1 من الاعفاء من الرسوم الجمركية في حدود الحصص التعريفية ، والاعفاء من الرسوم الجمركية في حدود الحصص المرجعية.

-بالنسبة للمنتجات الصناعية :تستفيد المنتجات الصناعية الجزائرية من الاعفاء من الحقوق الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل ، وكذا من كل قيد كمي وفقا للمادة 8 من اتفاق الشراكة ، ويطبق هذا الإعفاء على المنتجات الصناعية التي تدخل في نطاق الفصول 25 الى 97 من المدونة المنسقة للاتحاد الأوربي (زعباط،2004 ، صفحة57) ، وهذا بدوره سيؤدي إلى التقليل من فاتورة الاستيراد المنتجات الموجهة لتشغيل الآلة الإنتاجية والتي تمثل 40% من إجمالي الواردات، وهو الأمر الذي سيجعل المنتجات الوطنية خاصة منها المطابقة للمواصفات الدولية أكثر تنافسية في الأسواق الدولية.

وكان ينتظر من هذه الاتفاقية أن تحفز المستثمرين الأجانب على الاستثمار بالداخل ونقل التكنولوجيا التي تعتبر أحد عوامل رفع مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني ، لأنها تساهم في تنمية التصدير وهو ما يستدعي تنفيذ سياسات اقتصادية ملائمة كفيلة بتنظيم وتوفير مناخ ملائم لاستقبال هذه التدفقات (بوكزاطة، 2000 ، صفحة 189).

إن الاتفاقيات التي تم إبرامها أو الجاري التفاوض بشأنها بين الإتحاد الأوربي وبعض الدول العربية ليست من نمط واحد ، بمعنى أنها لا تطرح من جانب الإتحاد الأوربي بذات الشكل والمضمون، على كل دولة معنية على حدى لتحقيق موقفها منها ، وإنما هي محصلة لعملية تفاعل وتفاوض بين الإتحاد الأوربي ككل من ناحية، وبين كل دولة عربية طرف في الحوار الأورو متوسطي من ناحية أخرى ، وتتعلق الاختلافات عن التفاوض عادة بالتفاصيل وبعملية ترتيب الأولويات أكثر مما تتعلق بالجوهر والمضمون وعليه فلا بديل عن اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى ، ولا سبيل لتبني الشراكة الأورو متوسطية كبديل عنها، ولا بد للدول العربية أن تعطي الأولوية لمشروعها ، عند تعارض المشروعين العربي والأورو متوسطي ، لأن تبني هذا الأخير سيعيق تطور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى اتحاد جمركي، وخلاصة القول أن المشروع الأورو متوسطي فيه مغانم كثيرة لأوروبا ، ومغارم متعددة للدول العربية، وعلى هذه الأخيرة أن تحسن التعاطي مع هذا المشروع للاستفادة منه بدلا من أن يكون بديلا لتكاملها (تواتي، 2008، صفحة 197).

4. انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على القطاعات الاقتصادية في الجزائر:

يتوقع أن يحدث هذا الانضمام آثارا إيجابية وسلبية والتي تبقى ضئيلة في بعض القطاعات الاقتصادية على أمل تحسينها على المدى المتوسط والطويل، والتي يمكن أن تكتسي صورة تحديات أو فرص، وتتمثل هذه الآثار فيما يلي (بوكزاطة، 2000 ، صفحة 189):

4. 1 الانعكاسات على القطاع الصناعي:

4. 1. 1 الآثار السلبية/التحديات: يمكن إبراز هذه الآثار من خلال النقاط الآتية: (العيدي، 2015 ، الصفحات 86-87).

-تساهم الشراكة الأورو متوسطية في تدهور الصناعات الناشئة المحلية وتدميرها والقضاء عليها بحكم أن الصناعات في الجزائر خاصة الصغيرة والمتوسطة فنية وناشئة، ومن أبرز مظاهر التدمير للصناعات المحلية ما تقوم به الشركات العملاقة بمنتجاتها واغراقها وتحول دون وصول صادراتنا إلى أسواقها، كما أنها تسعى لامتلاك خطوط الإنتاج والصناعات في الدول المراد تدميرها اقتصاديا ؛

-تبلغ صادرات الجزائر من المنتجات المصنعة حوالي 1% من مجموع صادراتها وهي المنتجات المعنية مباشرة باتفاق الشراكة الأورو جزائرية على وجه الخصوص وهو ما يبين مدى ضآلة فرص استفادة منتجاتنا المصنعة من إمكانيات التصدير، يضاف إلى ذلك أن معظم هذه المنتجات لا يتوفر على المواصفات الدولية للجودة مما يعني ضياع فرص تصديرية جديدة خاصة وأن العراقيل الجديدة التي بدأت الدول المتقدمة تستخدمها بدلا من العراقيل الكلاسيكية هي العراقيل التقنية من خلال ما يسمح به اتفاق العوائق التقنية مما يصعب تواجد المنتجات الصناعية الجزائرية في السوق الأوربية خاصة مع هذه القواعد.

4. 1. 2 الآثار الإيجابية/الفرص: وتتمثل في: (وزارة التجارة ، مسار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ، صفحة 7)

-إن تخفيض الرسوم من شأنه أن يخفض من تكلفة استيراد الآلات ووسائل الإنتاج ، وهو ما يجعل استغلال بعض الميزات النسبية يتركز الجهود على تنميتها يمكن الوصول إلى تصدير منتجاتها وإبرام اتفاقيات شراكة مع مؤسسات أجنبية تتم بموجبها حيازة صفقات التصدير؛

-من المتوقع نمو الصادرات الصناعية نتيجة انخفاض تكاليف مستلزمات الإنتاج وقطع الغيار ومن ثم تحسين جودتها وارتفاع قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية؛

-الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من الدول الأوربية خاصة والصين خاصة إذا استطاعت الجزائر توجيهه نحو القطاعات المنتجة؛

2.4 الانعكاسات على القطاع الفلاحي:

1.2.4 الآثار السلبية/التحديات:

لابد من تحضير قطاع الفلاحة للمنافسة وتحسين الأداء التصديري بتوجيه الاستراتيجية الزراعية نحو زيادة إنتاج المنتجات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية وبالتالي محاولة النفاذ إلى الأسواق الخارجية. ويمكن إجمال الآثار السلبية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات في هذا القطاع هي: (بوكزاطة، 2000 ، الصفحات 184-185)

-يعتبر اتفاق الصحة والصحة النباتية بمثابة الواقي والحامي لمصالح الدول المتقدمة التي يمكن أن تستخدمه كأداة لعرقلة صادرات بعض المنتجات التي يكون بوسع الجزائر تصديرها؛

-بالرغم مما جاء به الاتفاق حول الزراعة من تسهيلات في جانب التصدير إلا أن الجزائر سوف لن تستفيد منه على الاقل في المدى القصير لتنمية صادراتها وهذا بالنظر إلى هيكلة مبادلاتها التجارية غير المواتية؛

-ستتعرض الجزائر لاكتساح أسواقها بمنتجات الإتحاد الأوربي الذي يعتبر أهم متعامل تجاري للجزائر هذا الاخير الذي كانت ولا تزال له تحفظات حول عملية تحرير قطاع الزراعة من الدعم الداخلي؛

-من أهم ما أصبح يفرض على المنتوج الزراعي في الأسواق الأجنبية هو نوعية عالية للتغليف ومدى ملاءمته للمنتوج (خاصة التمور) وهو ما يفوق طاقات العديد من المصدرين الجزائريين؛

- أن تطبيق بنود المنظمة سيؤدي إلى زيادة الفاتورة الغذائية في الجزائر بحوالي 25% مما سيجعلها تصل إلى حدود 5.4 مليار دولار وذلك بسبب تخفيض الدعم الذي يمس أساسا المنتجات المستوردة.

-الآثار الإيجابية/ الفرص:

إن فرص النهوض بالقطاع الفلاحي كبيرة ويمكن جعله من القطاعات المهمة للخروج من التبعية في حالة تحسن الأداء القطاع الزراعي وتسجيل فوائض يمكن تصديرها لكون اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة تضمن ذلك شريطة تطابق المنتجات للمقاييس الصحة والجودة المطلوبة، ومن بين هذه الفرص: (حركاتي، 2015 ، الصفحات 253 -255)

-تحضير قطاع الزراعة للمنافسة في المنتجات التي تمتلك فيها الجزائر بعض الميزات النسبية (المناخ ونوعية التربة) خاصة وأن مجموعة كبيرة من هذه المنتجات معنية بإلغاء الرسوم الجمركية عليها من بين 117 منتوج زراعي تصدره الجزائر هناك مئة (100) منتوج معني بإلغاء الرسوم الجمركية؛

-الاستفادة مما تتيحه المنظمة من مرونة لصالح الدول المستوردة الصافية للغذاء ومنها الجزائر، وهذا خاصة فيما يتعلق بالقرار الوزاري الذي صدر عند اختتام جولة أورجواي ، كما يمكن لها أن تستفيد من المرونة الممنوحة لها من خلال التفضيلات المقدمة في بعض المنتجات؛

- أن ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية بسبب تخفيض الدعم الزراعي بجميع أشكاله إلى رفع فاتورة الغذاء لجميع الدول النامية المستوردة للغذاء في المديين القصير والمتوسط، وبالتالي ستزيد فاتورة الاستيراد وهذا ما يشكل ضغط أكثر على الميزان التجاري وخاصة كلما توقعنا زيادة محتملة في أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية وخاصة في المواد الضرورية، وبناء عليه فإن سياسة دعم المنتجات الزراعية المتبعة في الدول المتقدمة المصدرة للمنتجات الغذائية تؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات ، وهذا ما يشكل عبئا على ميزان المدفوعات وخاصة في ظل ندرة الموارد النقدية الأجنبية ومحدوديتها؛

-إمكانية استفادة الدول المنظمة من تخفيضات التعريفة والدعم مما يقوي الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية الموجهة للتصدير؛

-تتيح الشراكة للدول النامية فرصة النفاذ إلى الأسواق الدول المتقدمة وهذا من خلال إجراءات المنظمة التي تقضي بالزام الدول المتقدمة بإلغاء دعم منتجاتها وإعطاء الفرصة للدول النامية لدعم قطاعاتها الإنتاجية من أجل الوصول إلى التنافسية؛

-تحرير التجارة وفقا لاتفاقيات الشراكة ينتج عنه تحرير تجارة السلع الغذائية التي تمثل أكبر الواردات الجزائرية أهمية، وهذا من شأنه أن يرد الاعتبار للقطاع الزراعي من خلال تأهيله، وزيادة الحافز الاستثماري مما يؤدي إلى تحقيق تنمية تلائم الوضع الجديد.

4. 3 الانعكاسات على قطاع الخدمات:

4. 3. 1 الآثار السلبية/التحديات:

إن قطاع الخدمات يشهد تأخرا ولا يرقى إلى تحقيق ميزة تنافسية يضمن بها حصة في السوق العالمية حيث مازالت شركات محدودة تحتكر سوق الخدمات في الجزائر في مجالات النقل الجوي والبنوك والتأمينات. . . الخ، وبالتالي تحرير هذا القطاع أمام المنافسة الدولية مما يعني عدم قدرة المؤسسات المحلية على المنافسة.

أما فيما يخص قطاع السياحة والذي تراهن عليه الجزائر من أجل ضمان حصة في السوق الدولية فيجب اعتماد استراتيجية طويلة المدى تعمل على استغلال التنوع البيولوجي والثقافي والطبيعي لاقتحام هذا السوق خصوصا مع تواجد المنافسة من طرف الدول المجاورة (زغيمي، 2018، صفحة 396).

2.3.4 الفرص:

من بين الفرص نذكر ما يلي: (حشيش، 2000، صفحة 302)

- تقليص فواتير استيراد بعض الخدمات وذلك مع فتح هذا القطاع أمام المستثمرين الأجانب وبالتالي إمكانية إنعاش كل من قطاعات السياحة ، النقل الجوي والبري ، وتأهيلها والرفع من تنافسيتها؛

-قيام الدول الأعضاء فورا وبدون شرط بمنح خدمات وموردي الخدمات من أي طرف وعلى أساس الدولة الأولى بالرعاية معاملة لا تقل عن مثيلاتها التي تقدمها إلى أي طرف آخر؛

-قيام شركات الخدمات والبنوك الأجنبية بفتح فروع لها.

4.4 عراقيل نفاذ الصادرات الجزائرية إلى أسواق الإتحاد الأوربي:

تتمثل أهم عراقيل نفاذ الصادرات الجزائرية إلى أسواق الإتحاد الأوربي فيما يلي: (سعد الله وروابنية ، 2016 ، الصفحات469-476)

-تزايد القيود الجمركية وتنامي التكتلات الاقتصادية؛

-عدم مرافقة تقنيات المنتجات في الأسواق الدولية؛

-مشكلة التعبئة والتغليف للمنتجات المصدرة؛

-مشكل سعر الصرف العملات الأجنبية واستخدام التكنولوجيات المتقدمة في الإنتاج؛

-مسألة قواعد المنشأ والنوعية؛

-المعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية حيث أخضع المنتجات الجزائرية للفحص والمراقبة عند دخولها أو إعادة تصديرها من دولة أوربية إلى أخرى؛

-الالتزام بالمواصفات البيئية والإنتاج بطريقة تهتم بشكل خاص بالممارسات الزراعية الجيدة؛

-اتفاقية حقوق الملكية الفكرية- توسيع الإتحاد الأوربي والتجارة الزراعية؛

-المكون الزراعي وتصعيد التعريفة؛

-الهوامش التفضيلية ونظام التراخيص والحصص الجمركية.

هذا ويمكن الاستشهاد ببعض الوقائع عن أهم عراقيل النفاذ وهي: (بن عبد العزيز ومخلوفي، 2019 ، الصفحات171-173)

-ما تعرضت لها صادرات منتوج العسل، حيث قامت الجزائر بتصدير حوالي 06 قناطير إلى الإتحاد الأوربي، وبعد اجراء الفحص المخبري تم رفض المنتوج بسبب نباتات ملوثة بأسمدة ضارة؛

- رفض كمية معتبرة من الخضر والفواكه لمتعامل اقتصادي بالسوق الفرنسي بحجة معايير التقييس والصحة والسلامة؛

-المنتجات الكهرومنزلية المصدرة إلى الإتحاد الأوربي التي تتجه تقريبا نحو فرنسا وإيطاليا لكنها محتشمة نتيجة رفض التكنولوجيا القاعدية المستعملة في تصنيع هذه المنتجات؛

- حسب المادة 55 المتعلقة بالمقاييس وتقييم المطابقة على خفض الاختلافات الموجودة بين الجزائر والإتحاد الأوربي فيما يتعلق بالمعايير والشهادات، حيث شجعت هذه المادة الجزائر على استخدام المعايير الأوربية كذا اجراءات وتقنيات تقييم المطابقة، وعليه فان الصادرات الجزائرية نحو الأسواق الأوربية تخضع للقواعد العامة وليست استثنائية فالإتحاد الأوربي وضع ثلاثة معايير أساسية خاصة بحماية البيئة ضمن سياسته التجارية وهي: المتطلبات البيئية بالنسبة للمواد الكيمائية- المتطلبات التقنية أو الفنية- متطلبات الصحة والصحة النباتية.

وأمام إشكالية وصول المنتجات الفلاحية الجزائرية إلى السوق الأوربية إذ لا زال استهلاك الحصص التعريفية الممنوحة للجزائر ضئيل جدا، كما أن تراجع صادرات المواد الكيماوية والمعادن إلى هذه المنطقة أدى إلى عجز الميزان التجاري.

على العموم، أدى اتفاق الشراكة في جانبه الخاص بالتفكيك الجمركي إلى خسائر معتبرة في العائدات الجمركية للجزائر خلال الفترة (2005-2009) بقيمة 5.2 مليار دولار مع توقعات بقيمة 5.8 مليار دولار خلال الفترة (2010-2017)، مما أدى إلى مطالبة الجانب الجزائري بمفاوضات حول رزنامة التفكيك الجمركي، وكذا تعزيز الاستثمارات الأوربية الموجهة لترقية وتنويع الصادرات من خلال مضاعفة قدرات الإنتاج الوطني وجعل حصة من هذا الإنتاج قابلة للتصدير خارج المحروقات.

ونتيجة لهذه التعسفات قدمت الجزائر في 15 جوان 2010 طلبا للاتحاد الأوربي من أجل مراجعة التفكيك الجمركي وذلك بناء على المادة 11 و16 من الاتفاقية ، حيث كانت الإجابة من الإتحاد الأوربي لسنة 2012 بالموافقة على مراجعة التفكيك الجمركي والتوصل إلى اتفاق بإقامة منطقة تجارة حرة سنة 2020 بدلا من سنة 2017.

5. وضعية الصادرات خارج المحروقات الجزائرية نحو الإتحاد الأوربي:

يمكن التعرف على وضعية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوربي من خلال قراءة بيانات الجداول أدناه.

الجدول1: تطور الصادرات والواردات خارج المحروقات الجزائرية مع الإتحاد الأوربي (2010-2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات خارج المحروقات (مليار دولار)	1526	2062	2062	2165	2582	1969	1805	1930	2925	2580	2255
قيمة الصادرات خارج المحروقات نحو الإتحاد الأوربي (مليار دولار)	694	488	624	508	907	996	-	-	1443	1293	1146
إجمالي الصادرات إلى الإتحاد الأوربي (مليار أورو)	21075	27850	32764	31920	29458	20908	16509	18522	20997	17350	11630
النسبة من الاجمالي	42.99	52.78	55.93	49.65	45.25	31.15	26.47	30.42	33.23	37.43	86.52
قيمة الواردات مع الإتحاد الأوربي (مليار اورو)	20704	24616	26333	28582	28692	16739	17922	18830	18910	68.7307	83.6554
النسبة من الاجمالي	15.51	10.52	27.52	10.52	70.57	29.49	46.47	47.59	50.36	14.22	60.22
الميزان التجاري	371	3234	6431	3338	766	4169	-1413	-308	2087	10043	5075

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على المركز الوطني للإعلام الالي والاحصاء للجمارك cnis (2010-2020)

الجدول2: التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات الجزائرية نحو الإتحاد الأوربي خلال الفترة (2009-2015)

الوحدة: مليون أورو

البيانات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
غذاء ومواد أولية	36	119	119	74	107	87	65
مواد كيماوية	119	286	316	421	300	687	818
آلات ومعدات	33	43	43	62	44	38	56
ملابس ومنسوجات	7	1	0	0	0	0	1
مواد أخرى	59	245	7	67	57	95	55

المصدر: (زغيمي، 2018 ، ص396).

الجدول3: تجارة المنتجات الرئيسية للاتحاد الأوربي مع الجزائر(2018-2020)

الوحدة: مليون يورو

البيان	المنتجات الزراعية		مواد خام		الات ومعدات النقل		المنسوجات والملابس	
السنوات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
2018	6.2	70	06.3	95	92.6	58	185	2
2019	4.2	86	82.2	111	69.5	74	202	6
2020	9.2	93	24.3	113	85.3	64	147	7

المصدر: اللجنة الأوربية 2020.

الجدول4: الواردات والصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب المناطق من وإلى الاتحاد الأوربي لسنة 2019.

الوحدة: مليون دولار

البيان	الواردات	النسبة	الصادرات	النسبة	التغيير
إجمالي الاتحاد الأوربي	68.7307	34.84	40.1247	41.78	-94.16
اسبانيا	97.1728	95.19	91.222	01.14	-45.27
ايطاليا	03.1525	60.17	08.112	05.7	-93.29
فرنسا	26.1132	07.13	41.394	79.24	-69.10
اخرى	42.2921	72.33	518	56.32	

المصدر: احصاءات التجارة الخارجية الجزائرية عام 2019 ، المديرية العامة للجمارك.

الجدول5: مجموع الواردات والصادرات خارج المحروقات للجزائر مع الإتحاد الأوربي في إطار الشراكة لسنة 2020.

الوحدة: مليون دولار

البيان	الواردات	النسبة	الصادرات	النسبة
إجمالي الاتحاد الأوربي	83.6554	36.84	66.925	22.67
اسبانيا	22.1440	97.21	48.210	74.22
ايطاليا	32.1308	96.19	96.53	83.5
فرنسا	82.1202	35.18	79.305	03.33

المصدر: المديرية العامة للجمارك 2020

ومن خلال بيانات الجدول رقم (01) نلاحظ أن الاتحاد الأوربي يحتل مكانة هامة من مجموع صادرات الجزائر خارج المحروقات طوال الفترة المدروسة، ورغم النمو المسجل إلا أن الصادرات خارج المحروقات لازالت تمثل نسبة هامشية مقارنة مع مجموع الصادرات الإجمالية لا تتجاوز 5% وهذا يدل على أن الصادرات خارج المحروقات لم تبلغ الغاية المرجوة من اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوربي، بينما نجد كذلك اعتماد الجزائر على استيراد الاحتياجات من مختلف السلع والخدمات بنسبة تفوق 50% من الاتحاد الأوربي، وهذا يدل على هشاشة الاقتصاد الجزائري بسبب ضعف إنتاج المؤسسات وفشل سياسة إحلال الواردات وتفعيل الصادرات خارج المحروقات.

إن حصيلة الصادرات الموجهة إلى الاتحاد الأوربي متذبذبة بين الانخفاض والارتفاع فقد شهدت ارتفاعا خلال سنتي 2012 و 2013 بسبب ارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة ، ثم انخفضت بعد سنة 2015 نتيجة انخفاض أسعار المحروقات الموجهة بشكل أساسي إلى دول الإتحاد الأوربي التي تشكل نسبة 55% من صادرات الجزائر، لتنخفض إلى نسبة 26% سنة 2016، وكذا مع هامشية الصادرات خارج المحروقات الموجهة إلى هذه المنطقة التي عرفت ارتفاعا بداية من سنة 2018 نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف السلطات في إطار برنامج التنويع الاقتصادي، أما الواردات فقد شهدت ارتفاعا متواصلا من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015 أين وصلت إلى حدود 28 مليار دولار لتنخفض إلى حدود 17 مليار دولار بعد سنة 2016 وذلك راجع إلى إجراءات تقنين الواردات مما أدى إلى انخفاض في فاتورة الواردات التي تشكل نسبة 50 %من سلع الاتحاد الأوربي وذلك في إطار اتفاقيات الشراكة.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن الميزان التجاري سجل فائضا خلال الفترة من (2010-2016) ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع مداخيل الصادرات النفطية إلى الاتحاد الأوربي التي تمثل 96%، والتي عرفت أسعارها ارتفاعا كبيرا في الأسواق الدولية رغم ارتفاع الواردات خلال نفس الفترة ، وبعدها سجل الميزان التجاري أرقاما سلبية سنتي 2016 و2017 بسبب انخفاض أسعار البترول، هذا بالنسبة للصادرات الإجمالية الموجهة إلى الاتحاد الأوربي، ولكن وضعية الميزان التجاري مع الصادرات خارج المحروقات يسجل أرقاما سلبية وبفارق كبير نتيجة هامشية الصادرات خارج المحروقات الموجهة إلى الاتحاد الأوربي والتي يرجع إلى العراقيل التي وضعتها هذه الدول أمام هذا النوع من الصادرات، فحجم الصادرات خارج المحروقات الموجهة للاتحاد الأوربي ضعيف لم تتعدى نسبة 3% من الصادرات الكلية، وخاصة المنتجات المصنعة التي تخضع للتفكيك الجمركي دليل على أن الجزائر لم تستفيد من اتفاقية الشراكة فصادراتها

خارج النفط نسبة ضئيلة لن تكون فوائدها التجارية من الشراكة كبيرة بشكل يغطي خسائرها على المدى البعيد.

ومن خلال قراءة بيانات الجدول رقم 02 يتبين أن أغلب الصادرات خارج المحروقات رغم ضآلتها عبارة عن مواد كيماوية ومشتقات البترول فمثلا صدرت الجزائر سنة 2015 ما مقداره 24 طن من البطاطا نحو الإتحاد الأوربي من إجمالي حصة مرخصة قدرها 5000 طن وهو ما يعادل 5% ، أما زيت الزيتون فلقد بلغت 35 طن من إجمالي حصة مرخصة 1000 طن، وهو ما يعادل 3. 5%، بينما لم تتجاوز صادرات العجائن 12. 5 % من إجمالي حصة مرخصة إجمالية قدرها 2000 طن، وبالتالي فإن الاصلاحات التي مست قطاع التجارة الخارجية لم تأتي بنتيجة ملموسة ولم تستطع التحرر من الطابع الريعي.

ومن الجدول رقم 03 نسجل سيطرة واستحواذ الإتحاد الأوربي على سوق الجزائر وهو ما تؤكده قيمة صادراته نحوها مقارنة بقيمة وارداته من المنتجات الأساسية ، وعليه يمكن القول أن الإتحاد الأوربي يبقى الشريك الاول للمعاملات التجاري مع دول شمال إفريقيا رغم المنافسة الصاعدة خاصة من تركيا والصين، إلا أن ذلك لم يؤثر لحد الآن بدرجة كبيرة على الشراكة التجارية بين الإتحاد الأوربي والجزائر.

إن صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية لم تصل أبدا للحصص التصديرية المحددة باتفاقية الشراكة ، كما أنها لم تتمركز في أسواق الاتحاد الأوربي بشكل جيد بسبب تعليمات وشروط الاتحاد الأوربي للدخول إلى أسواقها ، كما أن معايير الإنتاج بغرض التسويق المحلي تختلف بشكل كبير عن معايير الإنتاج بغرض التسويق الدولي. والشيء الملاحظ هو أن صادرات هذه المنتجات بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بقيت محتشمة جدا مقارنة بما كان منتظرا منها.

وعلى هذا الأساس، فإننا نرى أن اتفاقية الشراكة هذه تحتاج إلى إصلاح أو تعديل عميق لنظامنا الاقتصادي ولكافة الجوانب ، لأن التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري كثيرة جدا وعليها أن تستخدم الشراكة مع الإتحاد الأوربي في تحقيق أهم ما تحتاجه قصد رفع معدلات النمو الاقتصادي ولكن عليها ترتيب البيت من الداخل على كل الأصعدة، لأن الاتفاقية تعتبر تحديا غير أنها تمثل فرصة مهمة إذا تم استغلالها على أحسن وجه ونجاح هذه الشراكة يتوقف على تحقيق مصالح وطموحات كل شريك وإرساء التعاون مع كل الأطراف مع حوار قوي يشمل كل الميادين السياسية، الأمنية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية.

وعلى ضوء بيانات الجدولين 4 و5 يتبين أن دول الإتحاد الأوروبي هو الممون الرئيسي للجزائر في مجال الواردات بنسبة تفوق 50% وكذا تعتبر دول الإتحاد الأوربي هي المستقبلة

للصادرات الجزائرية خارج المحروقات بنسبة تفوق 78%مما يعني أن الجزائر تتعامل بشكل كبير مع الإتحاد الأوربي نتيجة اتفاقيات الشراكة الأورو جزائرية المبرمة سنة 2005 خاصة إسبانيا وفرنسا وإيطاليا. علما أن المورد الرئيسي للجزائر هي فرنسا بنسبة 35 % من إجمالي الواردات ثم إيطاليا واسبانيا وألمانيا بنسب على التوالي 17%-11% و13 % ، أما فيما يخص الصادرات تبقى فرنسا تستحوذ على مكانتها الأولى بنسبة 34% ثم اسبانيا فإيطاليا على التوالي 21%-15%.

عموما، يبقى الاتحاد الأوربي هو المستفيد الأكبر نظرا للقدرة التنافسية والتصديرية الهائلة التي تتمتع بها شركاته عكس الجزائر التي يعاني اقتصادها من ضعف النسيج الصناعي وعدم بلوغ منتجات الشركات المحلية متطلبات اتفاقيات الشراكة والبنود الخاصة بعملية التصدير.

إن بلوغ أهداف الجزائر من الشراكة بتنمية صادراتها خارج المحروقات والتوسع نحو السوق الأوربية، أمام فتح السوق الجزائرية على المنتجات الأوروبية وبالتالي سلبيات هذه الاتفاقية أكبر من الإيجابيات والمستفيد الأكبر هي دول الإتحاد الأوربي من هذه الشراكة، وبالتالي أمام هذا الوضع الجزائر مجبرة على الرفع من نسبة اندماج منتجاتها مع السوق الدولية وزيادة جودة المنتجات المصدرة وتنافسية المؤسسات المصدرة وتقوية النسيج الصناعي مع إعادة النظر في اتفاقيات الشراكة للسماح بنفاذ المنتجات الجزائرية نحو الأسواق الأوربية. (بن زاف، دريس، 2022 ، الصفحات 329-331).

6. فرص و آفاق الصادرات الجزائرية خارج المحروقات إلى الاتحاد الأوربي

يتمحور الحديث في الوقت الراهن حول كيفية كسب الفرص التي يمنحها اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي على الخصوص في مجال التصدير ، وهذا بالرغم من أنه من الصعب جدا أن تسمح دول الإتحاد الأوربي دخول منتجات زراعية جزائرية تنافس منتجاتها المحلية وفي هذا المجال قام الإتحاد الأوربي بتقييد الصادرات الزراعية الجزائرية في قائمة محددة ينبغي على الجزائر بلوغ هذه الكميات في المرحلة الأولى ثم البحث في السبل الكفيلة بتوسيعها مع الطرف الأوربي في المرحلة الثانية ، وفي مقابل فتح السوق الوطنية على المنتجات الصناعية الأوربية فإن المنتجات الجزائرية حسب ما جاء في المادة الثامنة من الاتفاق ستصدر إلى أسواق الإتحاد الأوربي معفاة من كل الرسوم الجمركية هذا من جانب (بوكزاطة، 2000 ، صفحة187).

ومن جانب آخر كان لدخول التفكيك الجمركي الكامل الكلي مع الإتحاد الأوربي المطبق سنة 2020 تقييد للمؤسسة الجزائرية وخاصة من ناحية التنافسية بشقيها تكلفة الإنتاج والجودة ومن ناحية الميزان التجاري أين خسرت الجزائر خلال الفترة (2005-2009) 2.2 مليار

دولار، وقد ارتفع الرقم سنة 2017 إلى أكثر من8.5 مليار دولار (مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ، 2017، صفحة 21)، وهو ما سيعيق فعلا مسار الصعود في آفاق2030، لأن المؤسسة المنتجة هي من يقود الثروة وتوفير الدخل والعمل، ولهذا مازالت الجزائر لا تتوفر على شروط الإقلاع الاقتصادي ، فالخصائص التي يتميز بها القطاع الصناعي الوطني تظهر أن الصناعة في هيكلها الحالي غير قادرة على الاستفادة من المزايا المنتظرة من الاتفاقيات الموقعة مع الإتحاد الأوربي أو الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، لذا فالصناعة الجزائرية في وضعية حرجة، والتفكير في تنميتها وإنعاشها بات ضروريا من خلال انتهاج استراتيجيات محكمة لتنشيط النسيج الصناعي الذي يرفع من القيمة المضافة للصناعات التحويلية كاعتماد استراتيجية المناولة الصناعية (قوريش، 2007، صفحة 92) كما أن الجزائر ليس لديها أي ميزة نسبية في المنتجات التي تستعمل التكنولوجيا والتي تعتبر شرط وعامل فعال في الدخول في الأسواق الخارجية.

وفي هذا الإطار بحثت الجزائر على غرار العديد من الدول عن مرتكزات جديدة لدعم مركزهم التفاوضي من خلال التجمعات الجديدة للمجموعة الافريقية العربية، ولجوء دول شمال إفريقيا إلى إشراك دول الإتحاد الافريقي في حوار الشراكة من خلال قمة إفريقيا أوربا واستطاعت أن توجه الرؤى بخصوص الحوار من أجل الشراكة القائم على الاستثمار والسلم والأمن ودعم التنمية ثم ترشيد الحكم.

بالمقابل، تلوح في الأفق فرص واعدة أمام الصادرات الجزائرية خارج المحروقات متمثلة في الظروف التي تمر بها أوروبا حاليا مع تصاعد قوة روسيا، ودعوة أوروبا إفريقيا لترقية الحوار إلى تحالف استراتيجي بين القارتين من أجل افتكاك مكاسب أكبر مع الوضع في الحسبان احتمال تصاعد التحدي الروسي، الذي يحتل رقما مهما في معادلة الأمن الطاقوي الأوربي (حمو، رباح، 2022، صفحة 168)، وعليه تستطيع الجزائر المراهنة على الإنتاج الفلاحي في إمداد السوق الأوربي بالمنتجات الزراعية والفلاحية طول الموسم والتجارب التي خاضتها ولاية الوادي وبسكرة ورقلة وغرداية وأدرار تثبت ذلك، كما تستطيع الجزائر أن تكون رائدة في إمداد العديد من دول أوربا بالحمضيات والزيوت والتمور والبقوليات والخضر والفواكه. . . الخ، خاصة وأن منتجاتها تتميز بالجودة بسبب تنوع المناخ والتربة.

كما تملك الجزائر العديد من المنتوجات القابلة للتصدير في أوروبا في مجال الصناعة بالاستفادة من التخفيضات والتفضيلات الممنوحة في إطار الشراكة، وبالتالي زيادة فرصها في عمليات التصدير لهذه الدول. إذ تعتبر الجزائر بما تملكه من بعض الصناعات الموجودة فعلا

التي في طور الإنجاز والتطوير، تمكنها أن تصدر إلى أوروبا كالعديد من المنتجات الصناعية كالصناعات الميكانيكية (الجرارات، الحافلات، الشاحنات، السيارات النفعية. . .)، المنتجات الالكترونية والكهرومنزلية (ثلاجات ، أجهزة تلفزيونية. . .)، مواد البناء (إسمنت، حديد، خزف صحي) الصناعات الغذائية، النسيجية، والجلود. . .إلخ. وهذا بشرط رفع معدلات الإنتاج الصناعي وتحسين جودته كي يصبح قابلا للتصدير نحو أسواق الاتحاد الأوربي. (عديلة ، 2019، الصفحات 31-32)

7. خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية يتضح لنا أن الاتحاد الأوروبي يعد الشريك الأكبر التقليدي لشمال إفريقيا وهو أكبر مورد للسلع الرئيسية لدول جنوب المتوسط عامة ودول شمال إفريقيا، إذ أنه وبمقارنة قيمة التبادلات التجارية بين الطرفين يتضح أنها دول استهلاكية أكثر منها إنتاجية وبذلك تكون العلاقات التجارية تخدم الطرف الأوربي أكثر من الجزائر، فالتفكيك الجمركي على الصادرات الأوربية في إطار اتفاقية الشراكة سهل دخول المنتجات الأوربية إلى السوق الجزائري وأدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات لسنوات وعجز الميزان التجاري لصالح دول الإتحاد الأوربي خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2020 مما أدى إلى الإضرار بالمؤسسات المنتجة الجزائرية نتيجة ضعف تنافسيتها مقارنة بنظيرتها الأوربية.

ومن أجل تدعيم الاستفادة من هذه الشراكة في مجال زيادة أداء الصادرات خارج المحروقات نحو أوروبا توصي الدراسة بمايلي :

- ✓ لا بد من إعادة النظر في الامتيازات التفضيلية الجمركية الممنوحة للواردات الزراعية وفي رزنامة التفكيك الجمركي المتعلقة بالمنتجات الصناعية حتى تتمكن الجزائر من حماية نسيجها الصناعي ومنحها مزيدا من الوقت لتأهيلها وزيادة تنافسيتها؛
- ✓ التفاعل بكفاءة ومرونة مع المتغيرات التي تحدث في البيئة الاقتصادية الدولية وتعزيز المشاركة الفعالة والكاملة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف من أجل تسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي بأقل المخاطر؛
- ✓ على الجزائر استغلال الفترة الإضافية بتأهيل المؤسسات الصناعية والرفع من تنافسيتها مع الرفع من حجم ونوعية الإنتاج الزراعي للاستفادة من التفضيلات الممنوحة للجزائر مع العمل على الحد من حجم الواردات وإعطاء دفعة أكثر للصادرات خارج المحروقات.؛

- ✓ تدعيم فرص الشراكة والاندماج مع دول الإتحاد الأوربي مما يسمح على الاستفادة من الخبرات الأوربية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحسين أداء الصادرات خارج المحروقات.

8. المراجع والاحالات:

***الكتب:**

- كاكي عبد الكريم ، (2013)، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية للنشر ، ط1، بيروت.
- خليفة العيدي ، (2015)، العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على البلدان العربية ، دراسات اقتصادية ، مركز البصيرة.
- فاتح حركاتي ، (2015)، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي ، مؤسسة عالم الرياضة والنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة ، الاسكندرية.
- حشيش عادل أحمد، (2000)، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الاسكندرية، الجامعة الجديدة.
-أحمد فريد مصطفى ، (2007)، الاقتصاد الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية.
-بشير مصيطفى ، (2018)، حريق الجسد مقالات في الاقتصاد الجزائري ، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر.

***الأطروحات:**

- جمال عمورة ، (2006) ، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر.
- سمير شنيني ، (2006) ، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر.
- سليم بوكزاطة ، (2000) ، المنظمة العالمية للتجارة والإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر.
- رمزي زغيمي ، (2018) ، تحرير التجارة الدولية بين الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بسكرة.
- سي علي أسماء ، (2017) ، انعكاسات اتفاقية الشراكة الأور متوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية افاق ما بعد 2017 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الشلف.

- محمد الأمين شربي ، (2011) ، أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير نفطية ، دراسة حالة صندوق FSPEخلال الفترة 1998-2009، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة.

المقالات:

- عبد الحميد زعباط ، (2004) ، الشراكة الأورو متوسطية واثارها على الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف ، العدد الأول ، السداسي الثاني.

- تواتي بن علي فاطمة ،(2008)، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الاقليمية والعالمية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد06.

- زعباط عبد الحميد، (2004)، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف ، العدد1.

-أولاد زاوي عبد الرحمان ، حربوش ناجي ، (2017) ، سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية ، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس ، مجلة الباحث الاقتصادي ، جامعة سكيكدة ، العدد7.

-خالد الاشهب ، (1997) ، أوربا والعرب والمستقبل ، مجلة أوربا والعرب ، العدد 166.

-بن زاف ناصر الدين، دريس أميرة ، (2022) ، قواعد المنشأ الخاصة بالاتفاقية الأورو متوسطية كأداة لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، دراسة تحليلية 2005-2020، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد. المجلد 7.

- قوريش نصيرة ، (2007) ، أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر ، مجلة العلوم اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 05.

-عبد السلام مخلوفي ، سفيان بن عبد العزيز ، (2012) ، التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية ، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد2.

-حمو محمد، سارة رباح ، (2022)، مستقبل الشراكة الأورو جزائرية بعد فوضى بعض دول جنوب المتوسط، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 05.

-محمد الطاهر عديلة ، (2019) ، التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر ودول إفريقيا خارج مجال المحروقات-الفرص والتحديات ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد3 ، العدد 2.

-سعد الله عمار، رواينية كمال، (2016) ، أثر اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات الزراعية للدول العربية، حالة الجزائر ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد9 ، العدد1.

***المداخلات:**

- سفيان بن عبد العزيز، مخلوفي عبد السلام ، (02-03 ديسمبر 2019) ، الاتجاهات الحمائية الحديثة في التجارة الدولية وأثرها على تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية ، ملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية ، جامعة الوادي.